

٤٥

الرابع ما جئنا به من النسي لا يشك ان النسي للزوجين بل اربع
ان كان اربعا فليس وان كان للزوجين وحده ولا يجوز اجنبا
عنه مع الثلث او الثلثين او الصمدين بوجوب زيادة الثلث عشر
لثبائس المقامين مع الثلث وتوا بغيره بالنصف مع الصمدين
واما النسي فمما اجتمع مع الثلثين او مع الصمدين بل اربع
اربعة وعشرين لتبليغ الفلمايين مع الثلثين وتوا بغيره
مع الصمدين بوزن او جرد الاصل الاصول في الاغراء التسعة
المذكورة والتي مدار الضار المسموع بالنصف من النسي أي كل
بمضيعة بغيره نصف وما بقي من زوج وان اوصفوا من زوج وانما
شقيقتان اولادها وتسمى اليثيمين لعن تكبيرهما لما صار من
اثنين والرابع من اربعة أي كل محصلة بغيره زوج وما بقي
من زوج والبنين او زوجين واباؤ بغيره نصف وما بقي من زوج
وبنت وانما من اربعة وكل اربعة اصلها اربعة اذ اذ كان
بغيره ربع وثلثا ما بقي من الزوجين والنسي من ثمانية اذ
وكل محصلة بغيره زوج وما بقي من زوجين او من نصفه وما بقي
من زوجين وبنت وعلاجه من ثمانية وثلثا من ثمانية اذ وكل
محصلة بغيره ثلث وما بقي من كل واحد او ثلثان وما بقي من كل
وعلاجه او ثلثين وثلثا كل اثنين شقيقتين واثنين لام
بغيره ثلثان والصمدين من مستحقين وكل محصلة بغيره
سنتين وما بقي من كل واحد او صمدين ونصف وما بقي من بنت
ومع او صمدين وثلثا وما بقي من كل واحد وما بقي او نصف
وثلثان من زوج واثنين او نصف وثلثا وما بقي من زوج
ومع من من مستحقين والزوج والثلث او الصمدين من اربعة عشر

ذبحه اليه ابن حبيب من ميراثه الحسبية اذ لا يشك له وارث
واما دينه على كل حال وقوله لا يرثونني ونفسي اربعة وعشرون
الزمنه والاصول اثنان واربعون وثلاثين وثلاثون
وسبعة واثنان عشر واربعين وعشرون **مسئل** يخرج من
الضمان الثاني من ضمانه على الباطن وهو معرفة الفواعل المحضات
التي يتوصل بها الى معرفة ما يثبت له في الواجب من الزكاة **والضمان**
ان العمل المضموع ينضم ارضه على ثلاثة اقسام احدها ان
يكون المضموع يبيع مخصصا واحدا او ثانيا ان يكون في الورثة
منه في كل الفروع مخصصا واحدا وهو المراءه **والضمان** ان يكون في الورثة
للأخت في المضموع مخصصا واحدا وهو المراءه **والضمان** ان يكون في الورثة
زوجا وثلثا من نسي احتياج في هذا الضمان الى عدة بوجوبه في ذلك
الزوج او ثلث المومنين غير كسبه ليحصل العمل لان النسي ما بالبيع
احد من النسي بغيره الضمان بزيادة الوحد والواجب الى الزوجين
ثلث المومنين بحكمة مسموعة اصلا وفيه على الورثة على قدر موار
الزوج كانه المال المورث بزيادة او في غير النسي مسموعه بل حسياتي
وقيل تغيب ان الزوجين المعتبرين مستحقين النصف والزوج والنسوة
لثلاثين والثالث والصمدين وهما نصفه والباقي للزوجين او
مفردا وهو اقل عدد تجوز به تلك النسبة بحكمة وذلك يستلزم
وجود خمسة اصول لان مفعول الثلث والثلثين واحد **والضمان**
على حصيل الاغراء بزيادة الاجتهاد بزيادة يكون اجتماعا غير
مؤثر في زيادة اصله آخر قولهم ان الاجتماع في الاصل الذي هو اجتماع
النصف مع الربع والنسوة الثلث او الصمدين في اجتماع النصف
مع غيره المومنين لا يوجب زيادة في ذلك الاغراء المضموعه واما

ع
ضمان

19

للزوج